تقـريـر

التجارة الخارجية المصرية في 2025:

صمود إيجابي وسط الصراعات التجارية

10-3-2026

آية حمدي راشد

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تبرز أهمية دراسة هيكل التجارة الخارجية المصرية في ظل هذا السياق الدولي المتغير، بوصفه أحد المؤشرات الرئيسية على مدى قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات العالمية. فالتجارة الخارجية لا تعكس فقط حجم التبادل السلعي، بل توضح أيضًا طبيعة التخصص الإنتاجي، ودرجة التنوع السلعي والجغرافي، ومدى الاندماج في سلاسل القيمة، ومستوى الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.

ومن ثَمّ، يهدف هذا الموضوع إلى تحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (2020-2025) من جانبي الصادرات والواردات، سواء من حيث الحجم أو التوزيع السلعي والقطاعي والجغرافي -خاصة مع الصراعات التي أحاطت بالتجارة الدولية خلال عام -2025 وذلك للوقوف على نقاط القوة ومواطن التحديات، واستشراف المسارات الممكنة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ضوء السياق الدولي الراهن.

تحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر

شكل (1): حجم التجارة في مصر خلال الفترة (2020–2025) القيمة (مليار دولار)

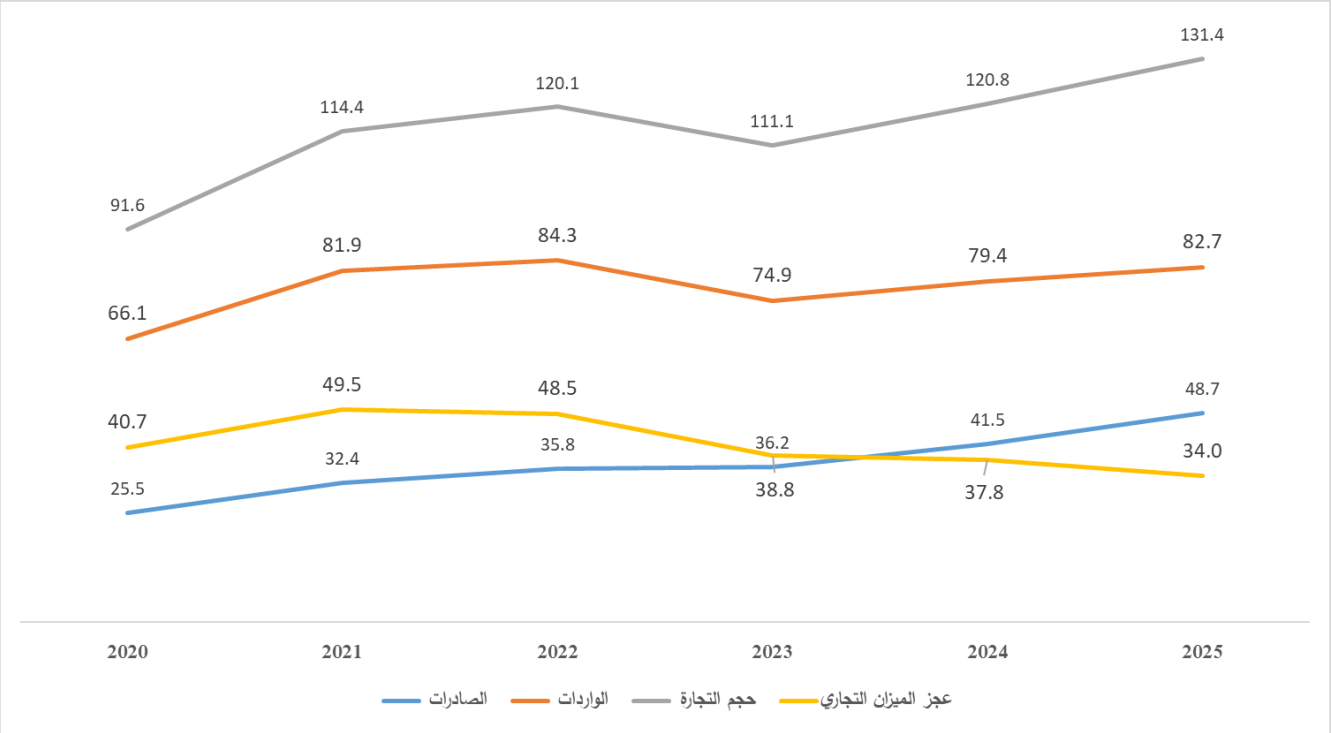

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – تقرير اتجاهات التجارة الخارجية المصرية عدد (8)

موقف التجارة الخارجية لمصر (نظرة عامة)

يوضح الشكل (1) تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2020–2025)، فعلى صعيد الصادرات، سجلت نموًا ملحوظًا؛ إذ ارتفعت من 25.5 مليار دولار في 2020 إلى 35.8 مليار دولار في 2022، ثم واصلت الزيادة إلى 41.5 مليار دولار في 2024 وصولًا إلى 48.7 مليار دولار في 2025، بما يشير إلى تحسن القدرة التصديرية.

وبالنسبة للواردات، فقد ارتفعت من 66.1 مليار دولار في 2020 إلى ذروتها عند 84.3 مليار دولار في 2022، قبل أن تنخفض نسبيًا إلى 74.9 مليار دولار في 2023، ثم تعاود الارتفاع إلى 82.7 مليار دولار في 2025، وهو ما يعكس استمرار الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات السوق.

كما شهد إجمالي حجم التجارة اتجاهًا تصاعديًا واضحًا رغم بعض التذبذب؛ إذ ارتفع من نحو 91.6 مليار دولار في 2020 إلى 120.1 مليار دولار في 2022، قبل أن يتراجع إلى 111.1 مليار دولار في 2023، ثم يعاود الارتفاع تدريجيًا ليصل إلى 131.4 مليار دولار في 2025، وهو ما يعكس اتساع حركة التبادل التجاري خلال السنوات الأخيرة.

وبالنسبة للميزان التجاري، يُظهر الشكل كذلك استمرار عجز الميزان التجاري، إلا أنه اتجه إلى التراجع تدريجيًا من 49.5 في 2021 إلى 34.0 مليار دولار في 2025، ويعود انخفاض عجز الميزان التجاري في عام 2025 مقارنة بعام 2024 إلى النمو في الصادرات بنسبة 17.28%، مدفوعًا بارتفاع صادرات الذهب بنسبة تجاوزت 134%، إلى جانب نمو صادرات الأسمدة والصناعات الغذائية، مقابل نمو محدود في الواردات بنسبة 4.21% وتراجع واردات بعض السلع الاستراتيجية مثل القمح والأدوية ومدخلات الحديد. إلا أن التحسن يعكس بالأساس طفرة في بنود أولية أكثر منه تحولًا هيكليًا عميقًا في هيكل التجارة الخارجية، إضافة إلى تزايد نسبة تغطية الصادرات للواردات لتصل إلى 58.85% عام 2025 مقارنة بـ 52.29% عام 2024.

وتوضيحًا لما سبق يتعين تحليل هيكل الصادرات والواردات كما يلي:

أولًا: الصادرات

1. التوزيع القطاعي والسلعي للصادرات

شكل (2): أهم القطاعات التصديرية – القيمة (مليار دولار)

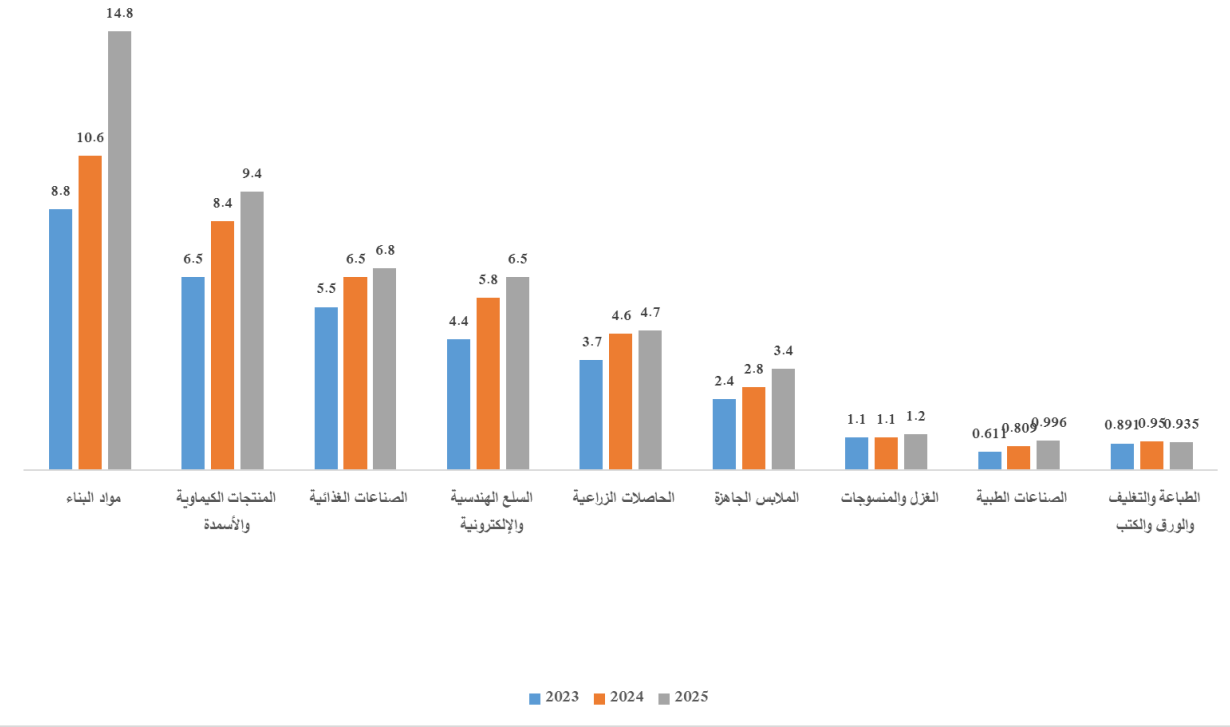

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

من حيث القطاعات: تصدّر قطاع مواد البناء لقائمة أهم القطاعات التصديرية المصرية خلال الفترة (2023-2025)؛ حيث ارتفعت قيمة صادراته من 8.8 مليار دولار في عام 2023 إلى 10.6 مليار دولار في 2024،

قبل أن تقفز إلى نحو 14.8 مليار دولار في 2025، بمعدل نمو تراكمي يتجاوز 68% خلال الفترة، مستحوذًا على 30.4% من إجمالي الصادرات 2025، وهو رقم يعود إلى تجميع لعدة فصول جمركية مثل الأسمنت (HS25) والحديد والصلب (HS72) وغيرها، **وهو ما يعكس صناعة كثيفة رأس المال والطاقة تعتمد على وفورات الحجم أكثر من اعتمادها على الابتكار.**

وفي المرتبة الثانية، جاء قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة محققًا نموًا تدريجيًا من 6.5 إلى 9.4 مليار دولار خلال الفترة نفسها (ومن أهم بنوده الأسمدة الأزوتية)، تلاه في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات الغذائية الذي سجل ارتفاعًا محدودًا من 5.5 إلى 6.8 مليار دولار، وفي المرتبة الرابعة صادرات السلع الهندسية والإلكترونية بنمو ملحوظ من 4.4 إلى 6.5 مليار دولار ومن أهمها (الأسلاك والكابلات المعزولة). حيث سجلت صادرات الكابلات نموًا ملحوظًا إلى 1.7 مليار دولار، **بما يعكس تحسنًا في الصناعات المرتبطة بالبنية التحتية رغم استمرار الاعتماد على المكونات المستوردة على حساب القيمة المضافة.**

من حيث السلع: يتصدر الذهب بأشكاله المختلفة قائمة السلع المنفردة، مسجلًا قفزة نوعية من نحو 2.9 مليار دولار عام 2020 إلى 7.6 مليار دولار في 2025. ويندرج الذهب ضمن الفصل (HS71) الذي بلغت صادراته 6.78 مليار دولار، **وهو ما يشير إلى تزايد الوزن النسبي لصادرات المعادن النفيسة ذات الطابع «شبه الريعي»، والتي ترتبط بتحركات الأسعار العالمية أكثر من ارتباطها بتوسع إنتاجي صناعي عميق.**

كما سجل بند الأسمدة (HS31) 2.0 مليار دولار في 2025 بعد تراجعه من ذروة 2.8 مليار دولار في 2022 نتيجة تقلبات السوق العالمي ومدخلات الإنتاج.

وفي سياق متصل، استقرت صادرات الحاصلات الزراعية مثل الحمضيات والخضر عند مستويات 2.38 و1.93 مليار دولار على التوالي، مع استمرار تمركزها في منتجات أولية، بينما سجلت الملابس الجاهزة نموًا تدريجيًا لتصل إلى 0.912 مليار دولار في 2025، **والتي تعتمد على كثافة العمالة منخفضة التكلفة.**

ويكشف الهيكل السلعي للصادرات درجة تركّز مرتفعة نسبيًا؛ إذ تمثل السلع الست الرئيسية (الذهب، الأسمدة، الكابلات، الحمضيات، الملابس، الأسمنت) نحو 29.2% من إجمالي الصادرات؛ مما يجعل الأداء الكلي عرضة لأي تقلبات سعرية أو طلب خارجي مفاجئ.

وتتجسد هذه الصورة الكلية في موقع مصر بمؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2024، والذي جاء في النطاق السالب (-1,046)؛ مما يؤكد أن النمو الكمي في القيمة الدولارية لم يترجم بعد إلى تحول نوعي؛ حيث لا يزال التخصص التصديري يميل نحو صناعات أساسية ومنتجات وسيطة قابلة للإنتاج في معظم الدول، وهو ما يحد من القدرة على تحقيق قفزة في التنوع والندرة العالمية. **ومن ثَمّ، فإن التحدي الهيكلي القادم يتطلب الانتقال من «تصدير الموارد» إلى «تصدير المعرفة»، عبر تعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة مع ربط القطاعات الحالية بصناعات أكثر تعقيدًا لضمان استدامة الأداء التصديري بعيدًا عن تقلبات السلع الأولية.**

جدول (1): أهم الصادرات السلعية غير البترولية خلال الفترة (2020- 2025) (مليار دولار)

البند الجمركي	الصادرات السلعية غير البترولية	2020	2021	2022	2023	2024	2025
7108	ذهب، بأشكال خام أو نصف مشغولة أو مسحوق	2,9	1,1	1,6	1,9	3,5	7,6
3102	أسمدة أزوتية	1,2	1,7	2,8	1,9	1,6	2,0
8544	أسلاك وكابلات معزولة	0,5	0,8	0,9	1,1	1,4	1,7
0805	حمضيات طازجة أو مجففة	0,83	0,88	0,89	1	1,2	1,1
6203	بدل، أطقم، جاكيتات، بليزرات، بنطلونات، للرجال والصبية	0,476	0,592	0,67	0,571	0,769	0,912
2523	أسمنت مائي بكافة أنواعه	0,181	0,455	0,678	0,776	0,909	0,918

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تقرير اتجاهات التجارة الخارجية المصرية عدد (8)

2. التوزيع الجغرافي للصادرات

شكل (3): الأسواق التصديرية الأكثر أهمية نسبية من حيث الدول خلال الفترة (2020-2025) القيمة (مليار دولار)

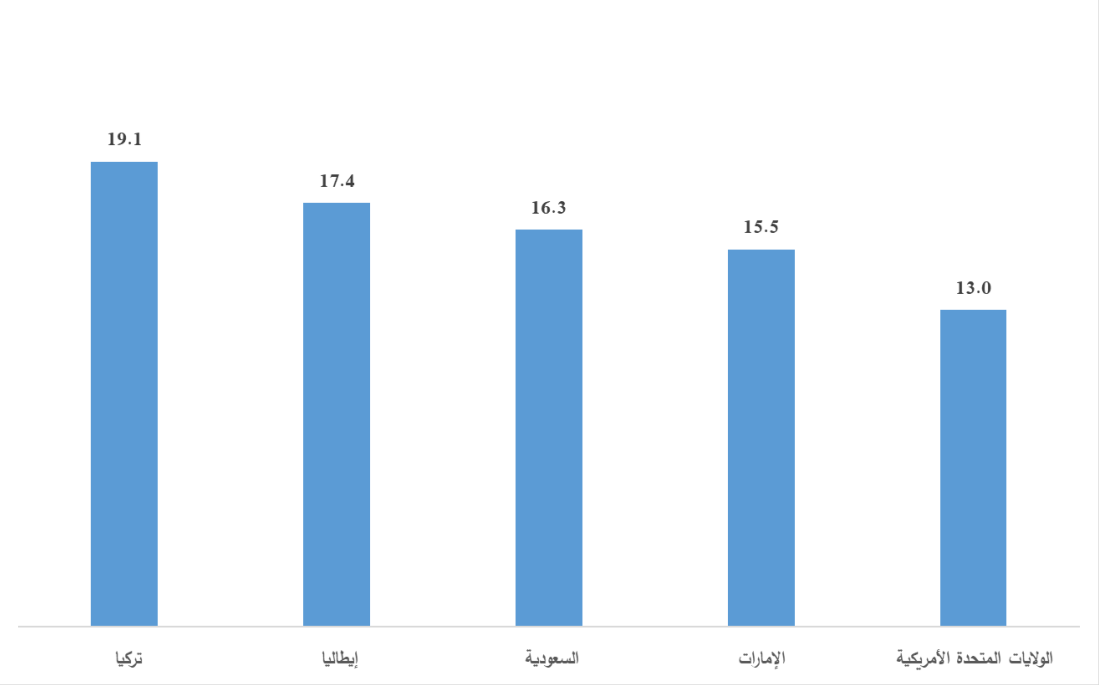

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تقرير اتجاهات التجارة الخارجية المصرية عدد (8)

يُظهر توزيع الصادرات المصرية خلال الفترة من 2020 حتى 2025 تركزًا مرتفعًا في عدد من الشركاء التجاريين الرئيسين. فقد بلغت قيمة الصادرات إلى أكبر خمس دول (تركيا، إيطاليا، الإمارات، السعودية، والولايات

المتحدة) نحو 81.3 مليار دولار، بما يمثل 31.3% من إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة، وهو ما يعكس درجة عالية من التركّز في دول الاتفاقيات؛ مما يعني نجاحًا في السياسة التجارية المصرية من هذا الجانب.

شكل (4): نسبة تركز الصادرات من حيث المناطق الجغرافية خلال الفترة (2020-2025) (٪)

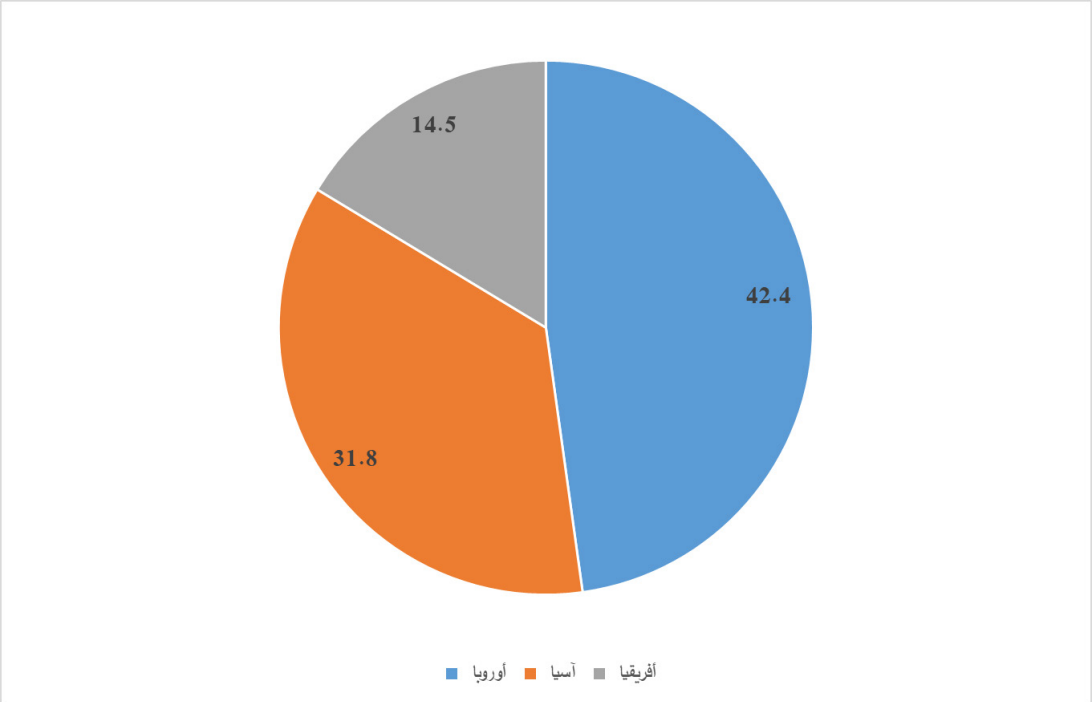

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يعكس الشكل أعلاه توزيعًا واضحًا من حيث المناطق الجغرافية لتركيز الصادرات المصرية خلال الفترة (2020-2025)؛ حيث تستحوذ أوروبا على النصيب الأكبر بنسبة 42.4% من إجمالي الصادرات؛ حيث إن 38.9% من صادرات مصر للاتحاد الأوروبي متركزة في دولتين من دول الاتحاد إيطاليا وإسبانيا.

تليها آسيا متركزًة في الدول العربية الآسيوية بنسبة 31.8% منها 27% متركزة بالدول العربية، ثم أفريقيا بنسبة 14.5%. ويُظهر هذا التوزيع أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الصادرات المصرية تتجه إلى سوقين رئيسيين فقط (أوروبا وآسيا (الدول العربية الآسيوية))، وهو ما يشير إلى درجة تركّز جغرافي مرتفعة نسبيًا في هيكل الطلب الخارجي.

بينما تُعد حصة أفريقيا محدودة نسبيًا مقارنة بالإمكانات المتاحة، رغم الانتماء الجغرافي واتفاقيات التكامل الإقليمي مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهو ما يعكس فجوة بين الطموح السياسي لتعزيز التوجه الأفريقي وبين الوزن الفعلي للقارة في هيكل الصادرات.

وبصورة عامة، إن مشكلة التركّز في الصادرات المصرية ليست سلعية فقط، بل جغرافية أيضًا؛ إذ يظل جانب كبير من التدفقات التصديرية متمركزًا في نطاقين رئيسيين. ويعني ذلك أن أي تباطؤ اقتصادي أو

توتر تجاري في إحدى هاتين المنطقتين قد ينعكس مباشرة على الأداء الكلي للصادرات؛ الأمر الذي يعزز أهمية تنويع الأسواق الخارجية بالتوازي مع تنويع القاعدة السلعية، بما يرفع من مرونة الاقتصاد ويحد من تعرضه للصدمات الخارجية.

ثانيًا: الواردات

شكل (5): أهم القطاعات الاستيرادية – القيمة (مليار دولار)

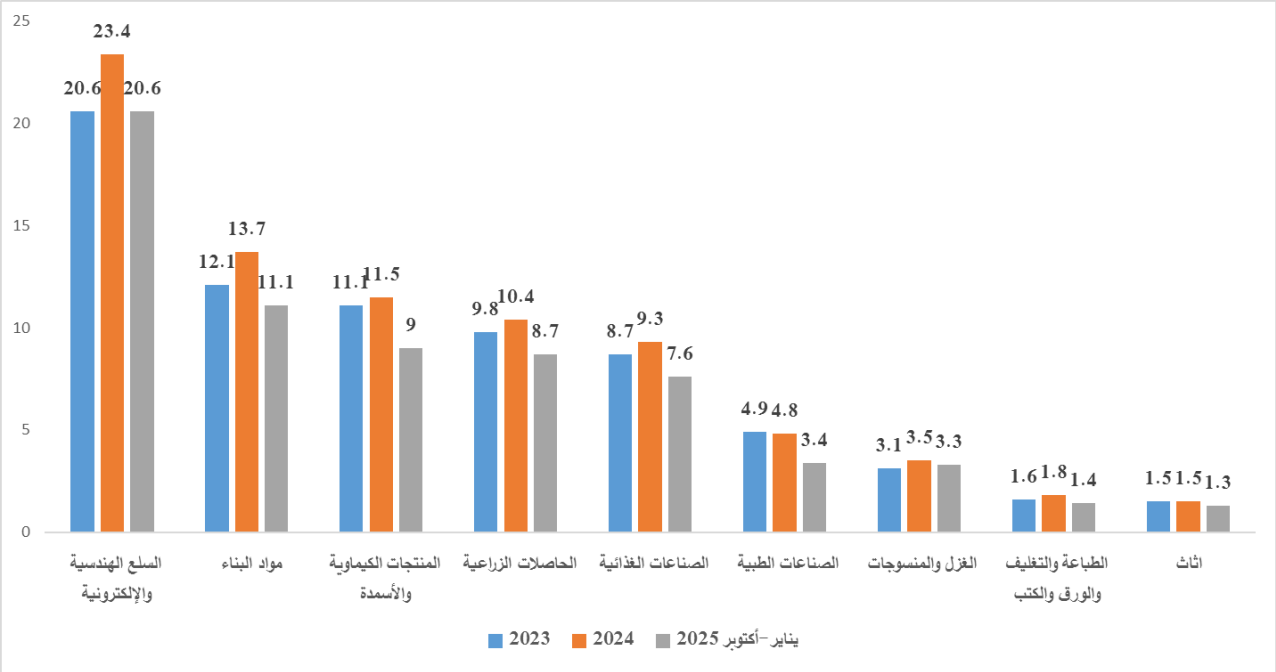

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

من حيث القطاعات: فقد تصدّرت واردات قطاع السلع الهندسية والإلكترونية قائمة القطاعات الاستيرادية؛ حيث ارتفعت قيمتها من نحو 20.6 مليار دولار في عام 2023 إلى 23.4 مليار دولار في 2024، قبل أن تعاود الانخفاض إلى 20.6 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 (أحدث بيانات متاحة) ومن أهم هذه السلع سيارات ركوب خاصة لنقل الأشخاص وأجهزة الهاتف والاتصالات (هواتف محمولة – معدات شبكات).

كما جاءت مواد البناء في المرتبة الثانية؛ حيث سجلت زيادة ملحوظة من 12.1 مليار دولار في 2023 إلى 13.7 مليار دولار في 2024، حتى وصلت إلى 11.1 مليار دولار خلال (يناير–أكتوبر 2025)، وفي السياق ذاته، جاءت في المرتبة الثالثة واردات المنتجات الكيماوية والأسمدة التي شهدت تذبذبًا محدودًا، فعلى سبيل المثال ارتفعت بوليمرات بروبيلين بأشكالها الأولية من 11.1 مليار دولار إلى 11.5 مليار دولار بين عامي 2023 و2024، ثم وصلت إلى نحو 9 مليارات دولار في 2025.

يعكس ذلك استمرار تمركز الواردات المصرية في عدد من القطاعات المرتبطة بمستلزمات الإنتاج والمنتجات الاستهلاكية الحيوية.

من حيث السلع: فقد استمرت واردات القمح في تسجيل مستويات مرتفعة تراوحت بين 3.2 و4.4 مليارات دولار خلال تلك الفترة، بما يعكس اعتمادًا هيكليًا على الخارج لتلبية الطلب المحلي على سلع استراتيجية استهلاكية، كما ظلت واردات سيارات الركوب الخاصة عند مستويات مرتفعة نسبيًا (2.1-3.8 مليار دولار)، وهي من السلع الاستهلاكية المعمرة التي تمثل ضغطًا مباشرًا على ميزان المدفوعات دون أن تسهم بشكل مباشر في توسيع القاعدة الإنتاجية.

وبالمثل، حافظت واردات الأدوية وزيوت الطعام مثل زيت النخيل على مستويات مرتفعة، بما يعكس استمرار الاعتماد على الخارج في توفير سلع استهلاكية أساسية بدلًا من تعميق التصنيع المحلي في تلك القطاعات. كما أن ارتفاع واردات الذرة وفول الصويا -رغم كونهما مدخلات إنتاج- يرتبط في جانب كبير منه بتلبية الطلب الاستهلاكي غير المباشر من خلال صناعة الأعلاف والمنتجات الغذائية.

وفي المقابل، لم تُظهر بعض واردات مدخلات الإنتاج الصناعية مثل خامات الحديد ومركزاتها اتجاهًا تصاعديًا مستقرًا، بل اتسمت بالتذبذب، بما يشير إلى عدم تواكب نمو الواردات الرأسمالية مع نمو الواردات الاستهلاكية خلال الفترة نفسها.

وبوجه عام، يعكس نمط الواردات خلال (2020-2025) ميلا نسبيًا نحو تمويل الطلب الاستهلاكي الجاري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهو ما يطرح تحديًا يتعلق بضرورة تركيز هيكل الواردات تدريجيًا نحو السلع الوسيطة والرأسمالية الداعمة للإنتاج والتصنيع المحلي، بما يعزز القدرة التصديرية ويحد من الضغوط على العملة الأجنبية على المدى المتوسط والطويل.

جدول (2): أهم الواردات السلعية غير البترولية خلال الفترة (2020-2025) (مليار دولار)

البند الجمركي	الواردات السلعية غير البترولية	2020	2021	2022	2023	2024	2025
1001	حنطة قمح وخليط حنطة مع شيلم	3,2	3,5	4,3	3,8	4,4	3,7
8703	سيارات ركوب خاصة لنقل الأشخاص	2,8	3,8	2,1	2,4	3,0	2,9
1005	ذرة	2,0	2,8	3,1	2,5	2,3	2,9
3004	أدوية	2,5	3,1	3,3	3,2	3,0	2,5
1201	فول الصويا	1,9	2,79	2,78	1,7	2,0	2,3
8517	أجهزة للهاتف تليفون	2,642	2,645	1,7	1,2	1,2	1,9
1511	زيت نخيل وجزيئاته، غير معدل كيميائيا	0,802	1,3	1,5	1,31	1,28	1,5
8805	أجهزة إطلاق وهبوط المركبات الجوية على ظهر السفر	0,011	0,013	0,595	1,49	1,213	1,4
2601	خامات حديد ومركزاتها	0,916	1,62	1,56	1,62	1,7	1,37

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تقرير اتجاهات التجارة الخارجية المصرية عدد (8)

3. التوزيع الجغرافي للواردات

شكل (6): أهم الدول الموردة خلال الفترة (2020-2025) - القيمة (مليار دولار)

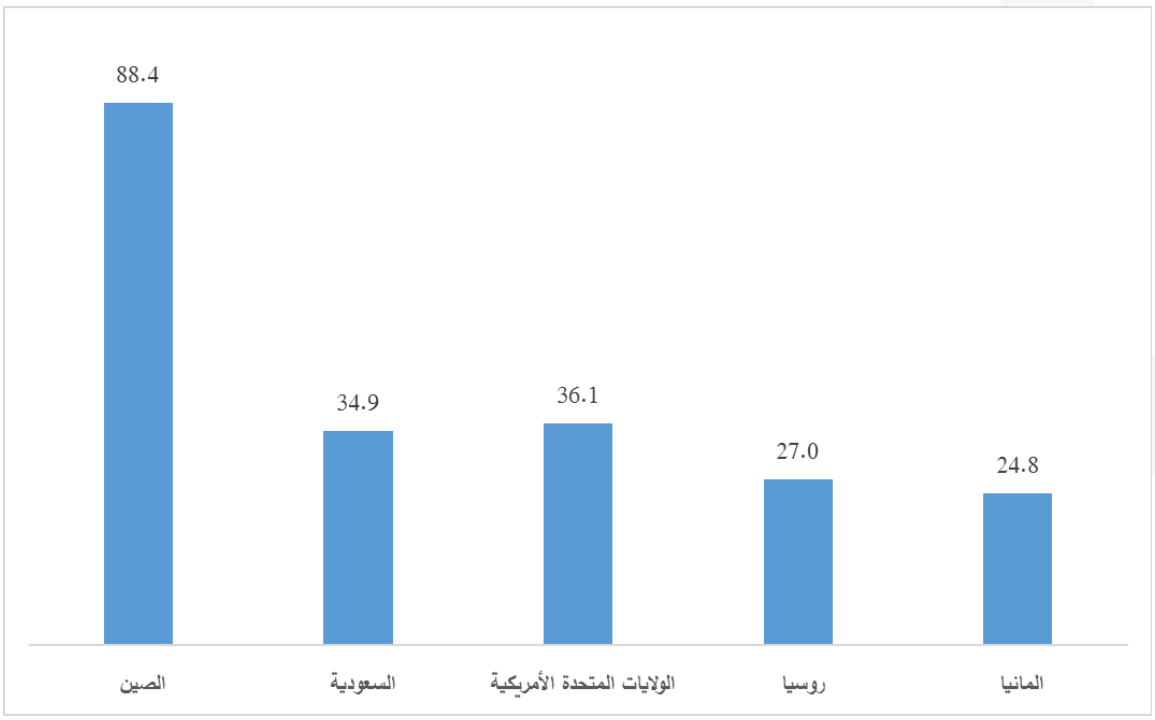

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تقرير اتجاهات التجارة الخارجية المصرية عدد (8)

يوضح شكل (6) الخاص بأهم الدول المُصدِّرة لمصر خلال الفترة (2020-2025) وجود درجة واضحة من التمركز الجغرافي للواردات في عدد محدود من الشركاء التجاريين الرئيسيين. فقد تصدّرت الصين قائمة الدول الموردة بقيمة إجمالية بلغت نحو 88.4 مليار دولار خلال الفترة، مستحوذة بمفردها على نحو 17.1% من إجمالي واردات مصر، وهي نسبة تعكس اعتمادًا كبيرًا نسبيًا على سوق واحد لتوفير شريحة واسعة من السلع، لا سيما السلع الهندسية والإلكترونية ومستلزمات الإنتاج.

وجاءت في المراتب التالية كل من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 36.1 مليار دولار، لتحتل المرتبة الثانية ضمن أهم الأسواق الموردة للسوق المصري؛ حيث تشمل الواردات الرئيسية من الولايات المتحدة فول الصويا، بما يعكس اعتماد مصر على السوق الأمريكية لتلبية احتياجاتها من هذا المنتج الزراعي الأساسي، الذي يدخل في صناعة الأعلاف والزيوت النباتية. كما تظهر قيمة استيراد مرتفعة للمنتجات الكيميائية العضوية؛ مما يشير إلى استخدامها في الصناعات البتروكيماوية والمشتقات النفطية. تليها السعودية بنحو 34.9 مليار دولار وتعتبر اللدائن ومصنوعاتها والمنتجات الكيمائية العضوية والألمونيوم ومصنوعاته من أهم الواردات، ثم روسيا بقيمة 27 مليار دولار وتعتبر الحبوب والحديد والصلب من أهم الواردات من روسيا، وألمانيا بنحو 24.8 مليار دولار؛ حيث تعتبر السيارات والجرارات والأجهزة ومنتجات الصيدلة من أهم السلع المستوردة من ألمانيا.

ويعكس هذا التوزيع تركّز ما يقرب من ثلث الواردات المصرية في خمس دول فقط، بما يؤكد محدودية التنوع النسبي في خريطة الشركاء التجاريين. فإن تمركز 17.1% من الواردات في دولة واحدة رغم ما يوفره ذلك من مزايا تتعلق بتكلفة الإنتاج وتكامل سلاسل الإمداد فإنه يخلق في الوقت ذاته درجة من المخاطر المرتبطة بالاعتماد المرتفع، سواء في حال حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، أو توترات جيوسياسية، أو تغيرات في سياسات التجارة الدولية.

شكل (7): نسبة تركز الواردات من حيث المناطق الجغرافية خلال الفترة (2020-2025) (٪)

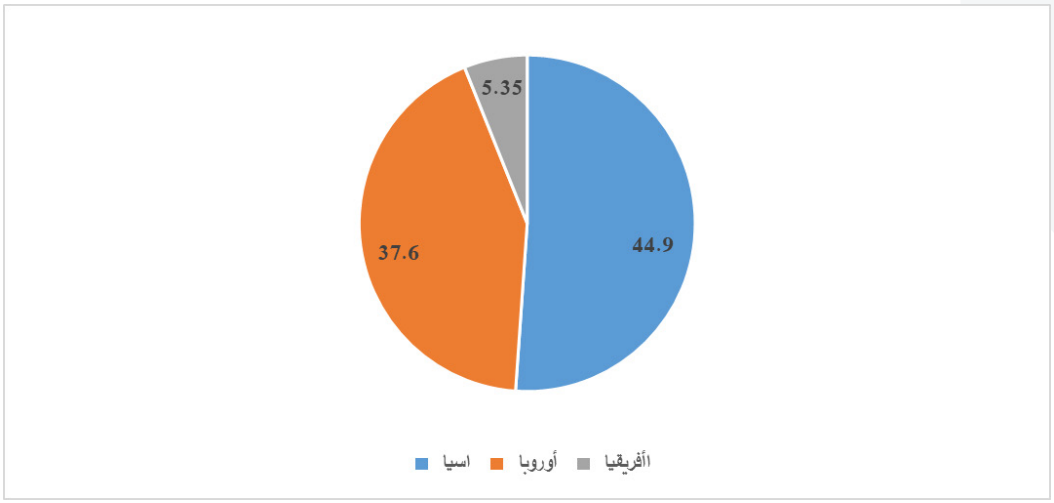

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوضح شكل (7) الخاص بنسبة تركز الواردات وفقًا للمناطق الجغرافية خلال الفترة (2020-2025) أن القارة الآسيوية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الواردات المصرية بنسبة بلغت نحو 44.9%، تليها القارة الأوروبية بنسبة 37.6%، في حين لم تتجاوز حصة القارة الأفريقية نحو 5.35% فقط من إجمالي الواردات خلال الفترة محل الدراسة. ويعكس هذا التوزيع استمرار الاعتماد النسبي على الأسواق الآسيوية والأوروبية كمصادر رئيسية لتلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج.

فيما يتعلق بالقارة الآسيوية، لا يقتصر الأمر على ارتفاع الوزن النسبي للواردات منها، بل يمتد ليشمل تمركزًا داخليًا ملحوظًا داخل القارة ذاتها؛ حيث تستحوذ الصين على النسبة الأكبر من الواردات المصرية من آسيا، بما يعزز من درجة الاعتماد على سوق بعينه داخل الإقليم الآسيوي.

أما بالنسبة للقارة الأفريقية، فعلى الرغم من محدودية حجم الواردات منها، فإن الملاحظة الأكثر أهمية تتمثل في أن الجزء الأكبر من هذه الواردات يأتي من الدول العربية داخل القارة بنسبة تُقدَّر بنحو 34%، وهو ما يشير إلى ضعف نسبي في تنويع مصادر الاستيراد من باقي الأسواق الأفريقية غير العربية. ولا يتناسب هذا النمط مع الطموحات المصرية المعلنة بشأن تعزيز التوجه نحو العمق الأفريقي، خاصة في ضوء محدودية القدرة التنافسية في بعض الأسواق المتقدمة بأوروبا وأمريكا ومعظم دول آسيا.

ويكتسب هذا الأمر أهمية إضافية في ظل عضوية مصر الفاعلة في عدد من الاتفاقيات الإقليمية الأفريقية، من بينها السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، فضلًا عن مشاركتها في اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، وعليه، فإن ضعف الانخراط التجاري مع الأسواق الأفريقية خارج الإطار العربي يعكس الفجوة بين الأطر المؤسسية المتاحة والواقع الفعلي لحركة التجارة، بما يستدعي إعادة تقييم سياسات الانفتاح التجاري نحو القارة الأفريقية لتعظيم الاستفادة من تلك الاتفاقيات الإقليمية.

استنتاجات

ومما سبق يتبين ما يلي:

- **فيما يتعلق بالصادرات يعكس الهيكل السلعي للصادرات درجة تركّز مرتفعة نسبيًا؛** إذ تمثل مجموعة محدودة من السلع نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، بما يجعل الأداء عرضة للتقلبات الخارجية. كما لا تزال متمركزة في منتجات أولية مثل الصادرات الزراعية والمعادن النفيسة، وصناعات كثيفة رأس المال والطاقة تعتمد على وفورات الحجم أكثر من اعتمادها على الابتكار مثل مواد البناء والأسمدة، فضلًا عن المنتجات كثيفة العمالة مثل الملابس الجاهزة والمنسوجات، أما بالنسبة للسلع الهندسية فتفتقر معظمها للمكون المحلي بقيمة مضافة عالية؛ مما يرجح أن النمو الكمي في القيمة الدولارية لم يترجم بعد إلى تحول نوعي؛ حيث لا يزال التخصص التصديري يميل نحو صناعات أساسية ومنتجات وسيطة قابلة للإنتاج في معظم الدول، وهو ما يحد من القدرة على تحقيق قفزة في التنوع والندرة العالمية.

- **من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات**، فيظهر وجود تركّز ملحوظ في عدد محدود من الشركاء الرئيسيين، فإن مشكلة التركّز في الصادرات ليست سلعية فقط بل جغرافية أيضًا، بما يجعل الأداء التصديري عرضة لأي تباطؤ أو توترات في الأسواق الرئيسية، ويعزز أهمية تنويع الأسواق بالتوازي مع تنويع القاعدة السلعية لرفع مرونة الاقتصاد.
- **وفيما يتعلق بالواردات**، يتضح استمرار تمركزها في عدد من القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية الحيوية ويشير ذلك إلى عدم تواكب نمو الواردات الرأسمالية مع الواردات الاستهلاكية. وبوجه عام، يميل نمط الواردات إلى تمويل الطلب الاستهلاكي الجاري خاصة من السلع ذات الطلب الاستراتيجي.
- **أما التوزيع الجغرافي للواردات فيكشف عن درجة واضحة من التمركز في عدد محدود من الشركاء التجاريين**، مع استحواذ دولة واحدة على نسبة كبيرة نسبيًا من إجمالي الواردات، كما تتركز نسبة كبيرة من الواردات في آسيا وأوروبا، مع تمركز داخلي واضح داخل آسيا، بينما تظل حصة أفريقيا محدودة جدًا، ويأتي الجزء الأكبر منها من الدول العربية داخل القارة، بما يعكس ضعفًا نسبيًا في تنويع مصادر الاستيراد.
- **وبناءً على ذلك**، وفي ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام التجاري الدولي، منذ تصاعد الحرب التجارية خلال إدارة الرئيس الأمريكي الحالي وما تبعها من إعادة تشكيل سلاسل الإمداد الدولية وتزايد النزعات الحمائية، تبرز ضرورة مراجعة وصياغة السياسة التجارية المصرية بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة وتحدياتها.
- **إن الوضع الحالي سيلتزم اتباع سياسة تجارية استباقية**، وليست سياسة رد الفعل فقط لتتحرك مبكّرا في مواجهة أي ترتيبات تجارية قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على احتياجات التجارة الخارجية المصرة تصديرًا واستيرادًا.

وبناءً على ما تم تحليله واستنتاجه، فهناك ضرورة لتعميق التكامل بين السياسة التجارية والسياسات الإنتاجية الصناعية والزراعية، وتحفيز الاستثمار في الصناعات الوسيطة ومكونات الإنتاج وكذا المنتجات تامة الصنع ذات القيمة المضافة المرتفعة بدعم من الابتكار وإنتاج المعرفة بعلامات تجارية وطنية بدلًا من التركيز على السلع الأولية أو شبه المصنعة والصناعات التجميعية، بالإضافة إلى تنويع الأسواق التصديرية، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، في إطار الفرص التي توفرها ترتيبات النظام التجاري العالمي بشكله الجديد.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية